



كي بي ام جي  
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث  
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦  
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة  
دولة قطر  
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤  
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١  
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

## تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق.

### تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق. ("الشركة") القيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ و الفاعلية التشغيلية للرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ("البيان").

### مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية الاعداد والتصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقع من جانب الرئيس التنفيذي للمجموعة والذي تمت مشاركته مع كي بي ام جي بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للشركة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية ؟
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات ايرادات التأمين، ومصروف خدمات التأمين، وعقود إعادة التأمين، الموارد البشرية ، والنقد و ما يعادله، والاستثمارات المالية، ودفتر الأستاذ العام و اعداد التقارير المالية، والتحكم على مستوى المنشأة.
- تصميم وتنفيذ و فحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة ؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة.
- تحطيط وأداء اختبارات الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

### مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لجنة تريديواي المعروفة بـ COSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")،

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ و الحفاظ و اختبار ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتناسب مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها وضوابط التشغيل بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقييرات المعقولة في ظل الظروف، والحفظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. إن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكد من تقييم الإدارة والموظفين المشاركون في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

### مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه كنتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ("المعدل")، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تنفيذ أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" ، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، هذا المعيار يتطلب التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١ ، الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ و تشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية الواجب تطبيقها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة وال موضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

### مسؤولياتنا (تابع)

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية ، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضاً تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية الشركة التي تطبقها الشركة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة، تقوم بتنقييم العرض العام للبيان، وما إذا صمممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تضمنت الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية للشركة،
- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة، والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقيية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكمله الإدارة وإجراء معينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حدتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

### مسؤولياتنا (تابع)

- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطيبيعتها و مداها و توقيتها و ما إذا تم استناد مسؤوليات الإختبار بالصورة الصحيحة؛
  - فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
  - إعادة أداء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.
- لم نقم كجزء من هذه المهمة، بأداء أية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

### معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدهنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

### خصائص البيان والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود أكثر متأصلة من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير مجلس الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. ونظراً لقيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهريّة بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. ولذلك، فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكتشف جميع الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بأن أهداف الرقابة سيتم تحقيقها. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدحرج. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتي يعطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تكون قد عالجت بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد البيان لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردياً مهمة في بيئته الخاصة.

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

### المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استناداً إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. وضعت الشركة أهداف الرقابة داخلياً استناداً إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

### النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيَّنة في هذا التقرير ورهنًا بها. نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُمِّمت وطبَّقت بصورة صحيحة و تعمل بشكل فعال وفقاً لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

### تأكيد على الأمر

نفت الانتباه إلى الصفحة ١ من البيان، والتي توضح أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة خلال العام لم يتضمن وصف العمليات وتقييم الضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للشركات التابعة لها، على النحو المستثنى من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

### القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها. أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن ينسخ أو يشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.



يعقوب حبيقة  
كي بي إم جي  
سجل مرادي الحسابات رقم ٢٨٩  
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،  
رخصة رقم ١٢٠١٥٣

٦ مارس ٢٠٢٤  
الدوحة  
دولة قطر

مرفق: بيان مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.